كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم النفس وعلوم التربية

شعبة علوم التربية

المستوى: السنة الثالثة ليسانس

مقياس النظام التربوي الجزائري

المحاضرة الثانية

الاستاذة: نوال بناي

السنة الجامعية 2021-2022

نبذة تاريخية على النظام التربوي الجزائري 2

الفترة (1980-1990):تم في هذه الفترة اقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1980-1981 وتدوم فترة التمدرس الإلزامي 9 سنوات وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدة الطورين الأولين 6 سنوات (الابتدائي سايقا) ومدة الطور الثاني 3 سنوات (المتوسط سابقا) والتعليم الثانوي شهد خلال هذه الفترة تحولات عميقة رغم أن التكفل به أسند إلى جهاز مستقل وقد شملت هذه التحولات ما يلي:

التعليم الثانوي العام: تميز بادراج التربية التكنولوجية والتعليم الاختياري في اللغات والاعلام الآلي، والتربية البدنية والفنية، ثم التخلي عنها إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية، وكذا فتح شعبة علوم إسلامية.

التعليم الثانوي التقني: تميز بما يلي

- تطابق التكوين في المتاقن مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية.

- فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على بكالوريا تقني.

- اقامة التعليم الثانوي التقني القصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية والذي ظل ساري المفعول من سنة 1980-1984.

- فتح شعب جديدة.

- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

الفترة(1990- 2003):

التعليم الأساسي: بالنسبة للمرحلة القاعدرة للنظام التعليمي هي المدرسة الأساسية (من السنة الأولى إلى السنة التاسعة أساسي) وتنقسم إلى طورين متكاملين.

الطور الأول: السنة الأولى –السنة السادسة أساسي.

الطور الثاني من السنة السابعة إلى التاسعة أساسي.

وتتوج الدراسة بشهادة التعليم الأساسي(BEF)

التعليم الثانوي: تم تنصيب الجذوع المشتركة في السنة الأولى ثانوي.

1- جذع المشترك (آداب)
2- جذع المشترك (علوم)
3- جذع المشترك (تكنولوجيا)

ولكل جذع مشترك من هذه الجذوع المشتركة مجموعة من الشعب.

المرحلة الثالثة:من 2003 إلى يومنا هذا: تميز هذه الفترة وقوع ثلاثة أحداث رئيسية

1-تشكيل لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية وذلك كان في ماي 2000 والتي أوكلت لها مهمة التفكير وتقديم إقتراحات بخصوص ثلاثة مواضيع كبرى هي:

-تحسين نوعية التأطير بشكل عام والتأطير التربوي بشكل خاص.

- السبل التي ينبغي إتباعها لتطوير العمل البيداغوجي.

- إعادة تنظيم المنظومة التربوية بكاملها.

ولقد توجت أشعال اللجنة باصدار ملف ضخم تضمن تحليلا معمقا لتطوير المنظومة التربوية الجزائرية والإنجازات التي حققتها وكذا الإختلالات التي أفرزتها، وشكل هذا الملف موضوعا لعدت إجتماعات لمجلس الحكومة خلال شهري فيفري ومارس 2002، وذلك قصد دراسة مختلف الاقتراحات الواردةفيه وتحديد الاجراءات التي يتطلبها تطبيقا وضبط الآجال.

2- تعديل الأمر المتعلق بتنظيم التربية والتكوين: وذلك في عام 2003، ومن أهم ما جاء بهم ايلي:

-إدراج تدريس اللغة الامازيغية كلغة وطنية في النشاطات أو كمادة مستقلة، فتح المجال للمبادرة الخاصة للإستثمار في التعليم، عن طريق إنشاء مؤسسات خاصة للتعليم في جميع المستويات وقد جرى بعد صدور هذا الأمر على المستوى التنظيمي إعادة هيكلة التعليم الأساسي في طورين بدل 3 أطوار هما:

- طور التعليم الابتدائي ومدته 5 سنوات ويتوج بشهادة التعليم الابتدائي.

- طور التعليم المتوسط ومدته 4 سنوات وينتهي بشهادة(bem) **والطور الثانوي بقي على حالها**

كما استحدثت هيآت إستشارية هي:

– المرصد الوطني للتربية والتكوين.

– المركز الوطني البيداغوجي اتعليم تامزيغت.

– المركز الوطني لإدماج الإبتكارات البيداغوجية وتنمية تكنولوجية الإعلام والاتصال في التربية.

– المجلس الوطني للتربية والتكوين الذي لم ينشأ بعد.

– اللجنة الوطنية للمناهج.

3– صدور القانون التوجيهي للتربية الوطنية: وكان ذلك في عام 2008 وهو النص التشريعي الذي يرمي إلى تجسيد المسعى الشامل للدولة الجزائرية لإصلاح المنظومة التربوية، وجاء إستجابة للتحديات والتحولات الوطنية والدولية.

وجاء هذا القانون ليوفر للمدرسة الجزائرية الإطار التشريعي المناسب لجعلها تستجيب للتحديات والرهانات التي يواجهها المجتمع، وتتماشى مع التحولات الوطنية والدولية والتي من بينها:

– ظهور التعددية السياسية في الجزائر وما يترتب عن ذلك من ضرورة إدراج مفهوم الديمقراطية في المناهج المدرسية.

– التخلي عن الإقتصاد الموجه وأساليب التسيير الممركز والتأسيس التدريجي لإقتصاد السوق.

– عولمة الإقتصاد وما يتطلبه من التحضير اللائق للأفراد والمجتمع لمواجهة التنافس الحاد.

ولكي تستجيب المنظومة التربوية الجزائرية لطموحات الأمة وتندرج في الحركة الدؤبة للعولمة، حدد القانون التوجيهي لغايات التي ينبغي أن ترمي السياسة التربوية إلى تحقيقها:

– تعزيز دور المدرسة في بلورة الشخصية الجزائرية وتوطيد وحدة الشعب الجزائري.

– ضمان التكوين على المزاطنة.

– انفتاح المدرسة على الحضارات والثقافات الأخرى واندماجها في حركة الرقمنة العالمية.

– إعادة تأكيد مبدأ الديمقراطية التعليم بشكل عام وإلزامية التعليم الأساسي.

– تثمين وترقية الموارد البشرية